

المنظمة عقدت الاجتماع الـ 177 للمكتب التنفيذي لبحث مستجدات مشروع تطويرها

العيبي: استكمال المشروعات التنظيمية وتطوير المنظومة الرقمية في «أوابك»

كونا: عقدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (\"أوابك\")، أمس الخميس، الاجتماع الـ 177 للمكتب التنفيذي، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي لبحث مستجدات مشروع تطوير المنظمة. وقالت (\"أوابك\") في بيان لها، إن الاجتماع يشارك فيه المستحدثات المتعلقة بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير المنظمة وفي مقدمتها تطوير المنظمة العربية والاستراتيجية البحث العلمي والاستراتيجية الإعلامية. وأضافت أن الاجتماع بحث كذلك الإعداد والتخصيص لعقد مؤتمر الطاقة العربي الـ 13 العام المقبل بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بدعوة من وزير الطاقة السعودي عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود. من جانبه، أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (\"أوابك\") خالد العتيبي في تصريح له،

مماثل وفق البيان أن تنفيذ مشروع تطوير المنظمة يشهد تقدماً نحو الانتقال التدريجي إلى الحالة المستهدفة مشيراً إلى أن الأمانة العامة تواصل

متابعة المبادرات الاستراتيجية
المعتمدة عبر مسارات متوازية
تشمل استكمال المشروعات
التنظيمية والهيكلية وتطوير
منظومة العمل الرقمية. وأوضح

مسار التطوير ومتابعة تنفيذ
المبادرات الاستراتيجية ذات
الصلة بما يحقق تطلعات الدول
الأعضاء ويعزز دور المنظمة على
المستويين الإقليمي والدولي.

الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، خالد العتيبي، خلال الاجتماع

نمر الصباح: تطوير «أوابك» يؤسس لمرحلة أوسع

كونا: أكد وكيل وزارة النفط ممثل دولة الكويت في المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» الشيخ الشبيخ الدكتور نمر الصباح أن تطوير منظمة «أوابك» يؤسس لمرحلة أوسع في العمل العربي للطاقة ويسهم في تعزيز قدرات المنظمة لمواجهة تحولات الطاقة ورفع القيمة المضافة المقدمة للدول الأعضاء.

جاء ذلك في بيان من وزارة النفط عقب مشاركة الوزارة في الاجتماع الـ 177 للمكتب التنفيذي للمنظمة الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي وذلك لمراجعة أعمال المنظمة وأفاقها المستقبلية.

المستجدات المتعلقة بتنفيد المرحلة الثانية من مشروع تطوير
المستة وإعادة هيكلتها الذي يؤسس مرحلة جديدة تتوسع
فيها مجالات عملها وأدواتها عبر منظومة أكثر تكاملا للبحث
والمعلومات والتحول الرقمي والشراكات الاستراتيجية.
وبين أن هذا المشروع سيستغرق فترة "أولك" على مواكبة
التحولات المتسارعة التي تشهدها صناعة الطاقة ويرفع القيمة
المضافة التي تقدمها للدول الأعضاء.

وذكر أن المرحلة الثانية من المشروع تنقل عملية إعادة الهيكلة إلى نطاق تنفيذي أوسع يركز على عدد من المبادرات الاستراتيجية والمسارات المتوازية لتطوير البحث والإعلام والاتصال المؤسسي والمنظومة الرقمية والشراكات.

80% نسبة الإنجاز المستهدفة في مجال الحوكمة خلال عامي 2026 و2027

«التجارة»: ميكنة جميع الخدمات بنسبة 100٪.. وتحصيل الرسوم ONLINE

الدليل الشامل للموظف على
فهم ماضي الوزارة،
وحيث أراء المستفيدين من
الخدمة، كما نجحت في نشر
كل الإجراءات والمعاملات
والتعليمات الخاصة بالموظفين
والمراجعين عبر مواقع
التواصل الاجتماعي، وذلك
لزيادة التوعية للمواطن
وتحقيق العدالة وفقا لمبدأ
الشفافية، أما فيما يتعلق
بتطبيق الخطة في
مجال المشروعات والخدمة،
فأشارت الوزارة إلى انتهائها
من إعداد خطة إستراتيجية
وتشغيلية مرتبطة بأهداف

طارق عرابي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن جهودها في مجال تطبيقات الحوكمة فيما يخص البائعين، مؤكدة على هذا الصدد نجاحها بمكنة جميع الخدمات والإجراءات بنسبة 100٪، حيث أصبح الحصول على الرسوم يتم من خلال موقع الوزارة ONLINE. بالإضافة إلى تطبيق البصمة الذكية، وتطبيق برنامج «واصل»، كبريد الوزارة الداخلي. وأضفت أنها تحتضن خلال العام الماضي، في توزيع



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

الخطة الإنمائية للدولة، بالإضافة إلى إصدار تقارير اقتصادية شهرية عن أعمال الوزارة تتضمن إحصائيات القطاعات الخدمية، وتقارير سنوي يضمن كل إنجازات الوزارة. وتواصل وزارة التجارة والصناعة خطواتها الراسخة نحو تطبيق الحوكمة في كافة أدراتها، معلنة عن رفع نسبة الإنجاز في هذا المجال إلى 80% خلال عامي 2026 و 2027، وذلك عبر زيادة تطوير القدرات المؤسسية وتكثيف البرامج التدريبية المقدمة لتطوير مهارات

الخطوة الإنمائية للدولة، بالإضافة إلى إصدار تقارير اقتصادية شهرية عن أعمال الوزارة تتضمن إحصائيات القطاعات الخدمية، وتقدير سنوي يتضمن كل إنجازات الوزارة. وتواصل وزارة التجارة والصناعة خطواتها الراسخة نحو تطبيق الحوكمة في كافة إدارتها، معلنة عن رفع نسبة الإنجاز في هذا المجال إلى 80٪ خلال عامي 2026 و 2027. وذلك عن زيادة تطوير القدرات المؤسسية وتكثيف البرامج التدريبية المقدمة لتطوير مهارات

الاقتصاد المحلي أظهر علامات واضحة على المرونة واستوعب إلى حد كبير الصدمة الأولية

«الوطني»: تعافي النشاط الاقتصادي للكويت.. رغم الأوضاع في المنطقة

كشفت الموجز الاقتصادي الكويتي الصادر عن بنك الكويت الوطني عن تعافي النشاط الاقتصادي رغم الضغوط المستمرة المرتبطة بالصراع في الخليج. وقال "الوطني" في تقريره إن الاقتصاد الكويتي أظهر علامات واضحة على المرونة رغم الصراع المستمر واستمرار الاضطرابات في التجارة الإقليمية وسرعات التضخم، فقد تعافت عدة مؤشرات اقتصادية رئيسية من المستويات المنخفضة التي بلغتها في المراحل السابقة من الصراع، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد استوعب إلى حد كبير الصدمة الأولية، رغم أن بعض الأوضاع لم تعد تعكس طبيعتها بالكامل. وتحسن النشاط غير النفطي رغم استمرار الارتفاع الهائل للنفط الناجم عن اضطرابات التجارة وتأخر المشاريع وحالة عدم اليقين العامة المرتبطة بالصراع، بدعم من الإجراءات الحكومية، واستقرار دخل الأسر، وتراجع الضغوط التضخمية، توفى الوقت نفسه، ارتفع إنتاج النفط إلى ثلاثة أرباع مستواه قبل الصراع، ومع مرور المزيد من الشحنتا عبر مضيق هرمز، أصبحت الكويت في وضع أفضل لاستفادة من ارتفاع أسعار النفط مقارنة بما كانت عليه في المراحل الأولى من الصراع. ويبرز تحسن البيانات الاقتصادية وجهة نظرنا



2025، تصاعدت احتياجات التمويل قصيرة الأجل سريعا في ظل الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية نتيجة الصراع الإقليمي، وبينما أتاح الاقتراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة قناة جديدة لجمع



التمويل، واصلت الحكومة اللجوء إلى أسواق الدين المحلية والدولية خلال الربع الثالث، إذ جمعت 600 مليون دينار من السوق المحلية وما يعادل 1,8 مليار دينار من الأسواق الدولية، وبذلك، تم جمع ما مجموعه 4,3



مليارات دينار من أسواق الدين حتى الآن خلال السنة المالية الخالية (2027/ 2026)، وأشار إلى أن الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، إلى جانب الإنفاق على التكاليف المرتبطة بالصراع، بما في ذلك



الإعانات والنفقات الرأسمالية لإعادة الإعمار، سيؤدي إلى تسجيل عجز مالي يقارب 20٪ من الناتج (9,6 مليارات دينار) في السنة المالية 2026/2027، وهو أوسع من العجز البالغ 15٪ من الناتج المسجل

في السنة المالية 2025/ 2026، وبمسئول ذلك العجز الحادي عشر للسنوات الأثنتي عشرة الماضية والأكثر من العجز البالغ 32/3 من الناتج الذي سجل خلال جائحة «كوفيد»، ومن ذلك توقع أن تحسن الوضع المالي بشكل كبير في السنة المالية 2027/ 2028، وربما يقرب من التوازن مع افتراض تعافي إنتاج وصناديق النفط، إلى جانب انخفاض الإنفاق المرتبط بإعادة الاعمار الناتجة عن الصراع. مع ما يتوقع أن تعيد الحكومة التركيز على أجندة ضبط الأوضاع المالية العامة بعد فترة من ضغوط الإنفاق المتفجرة، وبمسئول ذلك مواصلة الجهود، لتعزيز الإيرادات غير النفطية، خصوصاً من خلال المراجعة المستمرة لرسوم الخدمات الحكومية واستحداث إجراءات ضريبية جديدة تبدأ على الأرجح بتطبيق السلع الانتقالية في عام 2025 مع افتراض أن العراق قبل الإنفاق على ضريبة القيمة المضافة، وعلى جانب الإنفاق، تتسلسل الإجراءات قيد الدراسة لإصلاح الدعم ومزيد من التخفيضات المستهدفة في الإنفاق التقديري. وارتفع الدين العام من 2025 مع اقتران انخفاض التمول بالسوق، إلى وتيرة الاقتراض ينبغي أن تتباطأ خلال العام المقبل نظراً لانخفاض الاحتياطات المالية (بافتراض تحسين الوضع المالي

والقانون الجديد الذي يسمح بالانقراض من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ويسمح قانون جديد للمسكوكات في تنوع خيارات الانقراض بشكل أكبر، وتوقع أن يصل الدين العام نحو 723 من الناتج في السنة المالية 2026 2027، مع احتمال تراجع وتيرة الإصارات في ظل إمكانية الحصول على تمويل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وتري وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن هذا النوع من الانقراض يعد اقتراسا حكيما من جهة خروج أزمة أخرى، وبالتالي لن يحرم ضمن رقم الدين العام، وبصورة عامة، إذ يزال الدين المالي مريحا. إذ يبقى عبء الدين منخفضا وفق العاشر العالمية وجود مجال واسع مزيد من الانقراض بما يتجاوز 30 مليار دينار من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، ما يرفع فعليا سقف الجمع للمدونية الحكومية (الدين العام إضافة إلى قروض صندوق احتياطي الأجيال القادمة) إلى أكثر من 60 مليار دينار، مقارنة بنحو 11 مليار دينار من الإصارات السابقة تسريعا، إضافة لزيادة التنوع الاقتصادي، ما يدفع الحكومة نحو أهداف التنمية الطويلة الأجل ويحفز نمو القطاع غير النفطي.